

خارج الفقہ

۲۰-۱۰-۱۴۰۱ فقه اکبر ۲

۵۰

(مکتب و نظام قضایی اسلام)

دراسات الاستاذ:

مهدي الهادي الطهراني

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

- إن البحث في النصب العام إثباتاً يتوقف على صحته في مقام الثبوت. و لكن قد يחדش في صحته ثبوتاً بتقريب أنه لو وجد في عصر واحد فقهاء كثيرون واجدين للشرائط فالمحتملات فيه خمسة:

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

جميع الفقهاء الواجدين للشرائط بنحو العموم
الاستغراقي

واحد من الفقهاء الواجدين للشرائط فقط

الجميع و لكن يتقيد أعمال الولاية لكل واحد منهم
بالاتفاق مع الآخرين

المجموع من حيث المجموع، فيكون المجموع
بمنزلة إمام واحد

المنصوب
بالنصب العام

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

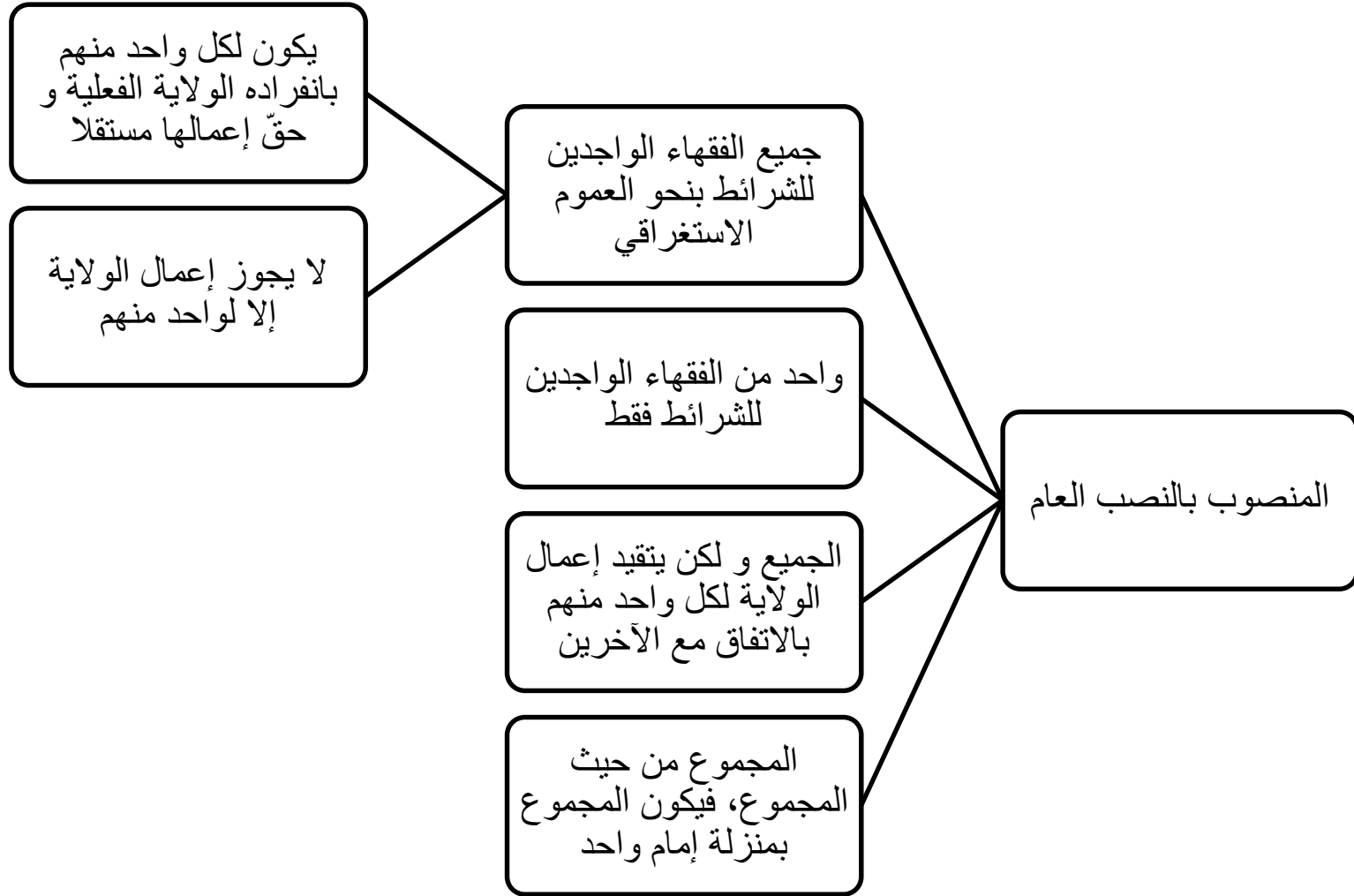
جميع الفقهاء الواجدين للشرائط بنحو العموم
الاستغراقي

واحد من الفقهاء الواجدين للشرائط فقط

الجميع و لكن يتقيد أعمال الولاية لكل واحد
منهم بالاتفاق مع الآخرين

المنصوب
بالتصوب العام

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ



إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

- الأول: أن يكون المنصوب من قبل الأئمة «ع» جميعهم بنحو العموم الاستغراقي، فيكون لكل واحد منهم بانفراده الولاية الفعلية وحق إعمالها مستقلاً.

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

- الثاني: أن يكون المنصوب الجميع كذلك، و لكن لا يجوز إعمال الولاية إلا لواحد منهم.

إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ

- الثالث: أن يكون المنصوب واحدا منهم فقط.
- الرابع: أن يكون المنصوب الجميع، و لكن يتقيد إعمال الولاية لكل واحد منهم بالاتفاق مع الآخرين.
- الخامس: أن يكون المنصوب للولاية هو المجموع من حيث المجموع، فيكون المجموع بمنزلة إمام واحد و يجب إطباقهم في إعمال الولاية.
- و مآل هذين الاحتمالين الى واحد، كما لا يخفى.

امكان النصب العام

- و يرد على الاحتمال الأول **قبح هذا النصب على** الشارع الحكيم.
- فإن اختلاف أنظار الفقهاء غالباً في استنباط الأحكام و في تشخيص الحوادث اليومية و الموضوعات المبتلى بها و لا سيما الأمور المهمة منها مثل موارد الحرب و الصلح مع الدول و الأمم المختلفة مما لا ينكر.

امكان النصب العام

- فعلي فرض نصب الجميع و تعدد الولاية بالفعل لو تصدى كل واحد منهم للولاية و أراد إعمال فكره و سليقته **لزم الهرج و المرج** و نقض الغرض. إذ من الأغراض الأساسية للحكومة هو حفظ النظام و توحيد الكلمة،

امكان النصب العام

• و قد مرّت روايات دالّة على كون الإمامة نظاما للأمة:

• منها: قوله «ع» على ما فى الغرر و الدرر للآمدى: «الإمامة نظام الأمة». «١»

• (١) - الغرر و الدرر ١ / ٢٧٤، الحديث ١٠٩٥.

• هذا مضافا إلى دلالة الروايات على بطلان هذا
الفرض:

• ١- ففي الغرر و الدرر: «الشركة في الملك
تؤدي إلى الاضطراب.» «٢»

• (٢) - الغرر و الدرر ٢ / ٨٦، الحديث ١٩٤١.

• ٢- و في رواية العلل التي مرّت قطعة
 منها في الدليل الثالث من أدلة لزوم
 الحكومة عن الرضا «ع»: «فإن قال: فلم
 لا يجوز أن يكون في الأرض إمامان في
 وقت واحد أو أكثر من ذلك؟ قيل:
 لعل:

امكان النصب العام

- منها: أن الواحد لا يختلف فعله و تدبيره و الاثنيين لا يتفق فعلهما و تدبيرهما. و ذلك أنا لم نجد اثنين إلا مختلفي الهمم و الإرادة.

امكان النصب العام

- فإذا كانا اثنين ثم اختلفت هممهما وإرادتهما و تدبيرهما و كانا كلاهما مفترضى الطاعة لم يكن أحدهما أولى بالطاعة من صاحبه، فكان يكون فى ذلك اختلاف الخلق و التشاجر و الفساد،

امكان النصب العام

- ثم لا يكون أحد مطيعاً لأحدهما إلا وهو عاص للآخر، فتعم المعصية أهل الأرض، ثم لا يكون لهم مع ذلك السبيل إلى الطاعة والإيمان و يكونون إنما أتوا في ذلك من قبل الصانع الذي وضع لهم باب الاختلاف والتشاجر، إذ أمرهم باتباع المختلفين.

امكان النصب العام

• و منها: أنه لو كانا إمامين كان لكل من الخصمين أن يدعو إلى غير ما يدعو إليه صاحبه في الحكومة، ثم لا يكون أحدهما أولى بأن يتبع من صاحبه، فتبطل الحقوق و الأحكام و الحدود.

امكان النصب العام

- و منها: أنه لا يكون واحد من الحجتين أولى بالنطق و الحكم و الأمر و النهي من الآخر. فإذا كان هذا كذلك و جب عليهما أن يتدءء بالكلام و ليس لأحدهما أن يسبق صاحبه بشيء إذا كانا في الإمامة شرعا واحدا. فإن جاز لأحدهما السكوت جاز السكوت للآخر مثل ذلك. و إذا جاز لهما السكوت بطلت الحقوق و الأحكام و عطّلت الحدود و صار الناس كأنهم لا إمام لهم. « ١ »

امكان النصب العام

- و قد مرّ البحث في سند الحديث هناك، فراجع. و آثار الصدق و الحقيقة ظاهرة على مضمونه. فكم قد سفكت الدماء المحترمة و هتكت الأعراض و تعطلت مصالح المسلمين في موارد اختلاف الولاء النافذين و إن كانوا بأنفسهم مقدسين منزّهين، كما لا يخفى على أهل الدراية و الاطلاع على الحوادث التاريخية.

امكان النصب العام

• ٣- و في صحيحة الحسين بن أبي العلاء: قلت لأبي عبد الله «ع»: تكون الأرض ليس فيها إمام؟ قال: لا. قلت: يكون إمامان؟ قال: لا إلا وأحدهما صامت. «٢»

امكان النصب العام

- (١) - عيون أخبار الرضا ٢ / ١٠١ الباب ٣٤، الحديث ١. و علل الشرائع ١ / ٢٥٤، الباب ١٨٢ (باب علل الشرائع)، الحديث ٩.
- (٢) - الكافي ١ / ١٧٨ كتاب الحجّة، باب أن الأرض لا تخلو من حجّة، الحديث ١.

• ٤- و في البحار عن الصدوق في كمال الدين بسند صحيح، عن ابن أبي يعفور أنه سأل أبا عبد الله «ع» هل يترك الأرض بغير إمام؟ قال: لا. قلت: فيكون إمامان؟ قال: لا إلا وأحدهما صامت.

«١»

امكان النصب العام

- ٥- و فيه أيضا عنه بسند موثق عن هشام بن سالم، قال: قلت للصادق «ع»: هل يكون إمامان في وقت؟ قال: لا إلا أن يكون أحدهما صامتا مأموما لصاحبه، و الآخر ناطقا إماما لصاحبه. و أما أن يكون إمامين ناطقين في وقت واحد فلا. «٢»

امكان النصب العام

- ٤- و فيه أيضا عن بصائر الدرجات بسنده عن عبيد بن زرارة، قال: قلت لأبي عبد الله «ع»: ترك الأرض بغير إمام؟ قال: لا. قلنا: تكون الأرض و فيها إمامان؟ قال: لا إلا إمامان أحدهما صامت لا يتكلم، و يتكلم الذي قبله. و الإمام يعرف الإمام الذي بعده. «٣»

• ٧- و في صحيح مسلم بسنده عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله «ص»: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما.» «٤»

• إلى غير ذلك من الروايات. هذا.

• و أمير المؤمنين «ع» مع كراماته الباهرة
 و فضائله الظاهرة لم يكن يتدخل في
 الأمور الولائية في عصر النبي «ص» إلا
 بأذنه و تحت أمره و نظره. و كذلك سيد
 الشهداء «ع» في عصر الإمام المجتبي
 «ع».

- وفي خبر عمران بن حصين، عن النبي «ص»: «... ما تريدون من علي؟ إن عليا مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن من بعدى.» «٥»
- فجعل الولاية له «ع» من بعده.

امكان النصب العام

- (١) - بحار الأنوار ٢٥ / ١٠٦، كتاب الإمامة، باب أنه لا يكون إمامان في زمان واحد ...، الحديث ٢.
- (٢) - بحار الأنوار ٢٥ / ١٠٦، باب أنه لا يكون إمامان في زمان واحد ...، الحديث ٣.
- (٣) - بحار الأنوار ٢٥ / ١٠٧، باب أنه لا يكون إمامان في زمان واحد ...، الحديث ٦.
- (٤) - صحيح مسلم ٣ / ١٤٨٠، كتاب الإمارة الباب ١٥ (باب إذا بويع لخليفتين)، الحديث ١٨٥٣.
- (٥) - سنن الترمذى ٥ / ٢٩٦، الباب ٨٢ (باب مناقب علي بن أبي طالب) من أبواب المناقب، الحديث ٣٧٩٦.

امكان النصب العام

- و إذا لم تصحّ ولاية إمامين معصومين في عصر واحد مع عصمتها فكيف تصح الإمامة و الولاية الفعلية المطلقة لعشر فقهاء مثلاً في عصر واحد على أمّة واحدة؟!!
- كيف؟! و لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فكيف بتعدد الولاة و السلطات البشرية؟

امكان النصب العام

- و مجرد اشتراط الأعلمية في الوالى على القول به لا يكفى فى رفع المحذور، **لإمكان التساوى** فى العلم، و **لاختلاف أنظار** الأمة و أهل الخبرة فى تشخيص الأعلم، كما هو المشاهد خارجا فى أعصارنا.

امكان النصب العام

- و لا يرد هذا الإشكال على نظرية الانتخاب، لكون الملاك فيه هو الأكثرية، كما يأتي بيانه في الفصول الآتية.

امكان النصب العام

- والحاصل أن مضارَّ تعدد الحاكم و تكثّر مراكز القرار و التصميم في وقت واحد مع اختلاف الآراء و الأنظار كثيرةٌ جدًّا، و لا سيما في المواقع الحسّاسة و مظانّ التصادم و القتال و الحرب و الإصلاح. فنصب ولاةٍ بالفعل متعددين مستقلين لعصر واحد و صقع واحد إعانةً على التنازع و التشاجر، فلا يصح من الشارع الحكيم.

امكان النصب العام

• نعم، لو كان تدخل الفقهاء منحصرًا في الأمور الجزئية المحلية كتعيين القيم للصغار و المجانين مثلاً، كما لعله هو المأنوس في أذهان الأكثر من عنوان ولاية الفقيه، أمكن منع التشاجر و النزاع. و لكن محل البحث هو تصدى الفقيه لجميع شئون الحكومة في مجتمع المسلمين و ترسيم الخطوط الكلية لجميع البلاد و العباد.

امكان النصب العام

- و حينئذ فمضارّ تعدد مركز القرار ظاهرة واضحة.
- و بالجملة فاللازم فرض موضوع البحث وسيعا بسعة بلاد المسلمين و نفوسهم.
- هذا كله بالنسبة الى الاحتمال الأول.

امكان النصب العام

- و أما افتراض الترجيح بصفة واقعية بحتة في الولي^٣ كالأعلمية أو الأكفئية من دون دخل لاختيار الأكثرية و انتخابهم إياه في ذلك فهذا أيضا غير محتمل؛ إذ **أولا** قد يتفق تساوي فقيهين مثلا في تلك الصفة الواقعية، فنقع مرة أخرى في الفساد الذي أشرنا إليه في الافتراض الأول.

- (١) راجع دراسات في ولاية الفقيه ١: ٤٠٩ - ٤١٥.

امكان النصب العام

• و **ثانياً** أن الترجيح بأمر واقعي بحت إنما يمكن في العمل الفردي كما في باب التقليد الشخصي، فبالإمكان افتراض أن التقليد يكون لدى تعدد الفقهاء للأعلم، فكل فرد يقلد من يعتقد أنه أعلم، فالمرجح الواقعي هو الأعلمية، و اعتقاد الفرد المقلد للأعلمية طريق إلى ذاك الواقع،

امكان النصب العام

• و كذلك فى موارد إعمال الولاية بشكل فردى و جزئى قبل بلوغ الأمة مستوى استلام زمام الحكم، فلو فرض أنه لدى تعارض حكمين ولائيين يتبع كل فرد من يعتقد أكفئته بأن كان المرجح الواقعى هو الأكفئ، و كان تشخيص الفرد للأكفئ طريقا إلى الواقع لم يكن بذلك بأس.

امكان النصب العام

• **أما في الولاية التي لا بد من تطبيقها على المجتمع كمجتمع كما في إدارة دفتي السلطنة الإسلامية فالترجيح بصفة واقعية بحتة غير ممكن؛ لأن الناس يختلفون في تشخيص من هو الأكفأ أو الأعلم، فتورط مرة أخرى في الفساد الذي ينشأ من تعدد الأولياء.**

امكان النصب العام

• إذن فلا بدّ أن يكون لانتخاب الأكثرية دخل وإقعى فى الولاية و لا يصح افتراض أن ما هو الدخيل واقعا فى الولاية إنما هو الأكفئية مثلا، و يكون تشخيص الأكثرية طريقا ظاهريا إلى ذلك،

امكان النصب العام

• و ذلك لأنَّ الطريق الظاهري يسقط عن الحجية لدى العلم بالخلاف، فلو كانت الأقلية معتقدة خطأً الأثرية في انتخابها سقط هذا الطريق الظاهري بالنسبة لهم عن الحجية، فلا بدَّ أن يكون للأثرية أمير و للأقلية أمير آخر، و تتورط مرةً أخرى في الفساد الذي ينشأ من تعدد الأولياء.

امكان النصب العام

- و توجد في هذا البيان **ثغرتان** لا بدّ من ملئهما
كى يتمّ عندئذ هذا البيان:

امكان النصب العام

• **الثغرة الأولى:** أنه لم لا نقول لدى التعارض بالتساقط و انتفاء الولاية؟! و كأن صاحب «الدراسات» كان قد افترض مسبقا فساد ذلك و لو لوضوح فساد بقاء المجتمع بلا ولى يدير الأمور.

امكان النصب العام

- إلّا أنّ تخريج ذلك يكون بحاجة إلى شيء من التدقيق و التعميق، و حاصله:

امكان النصب العام

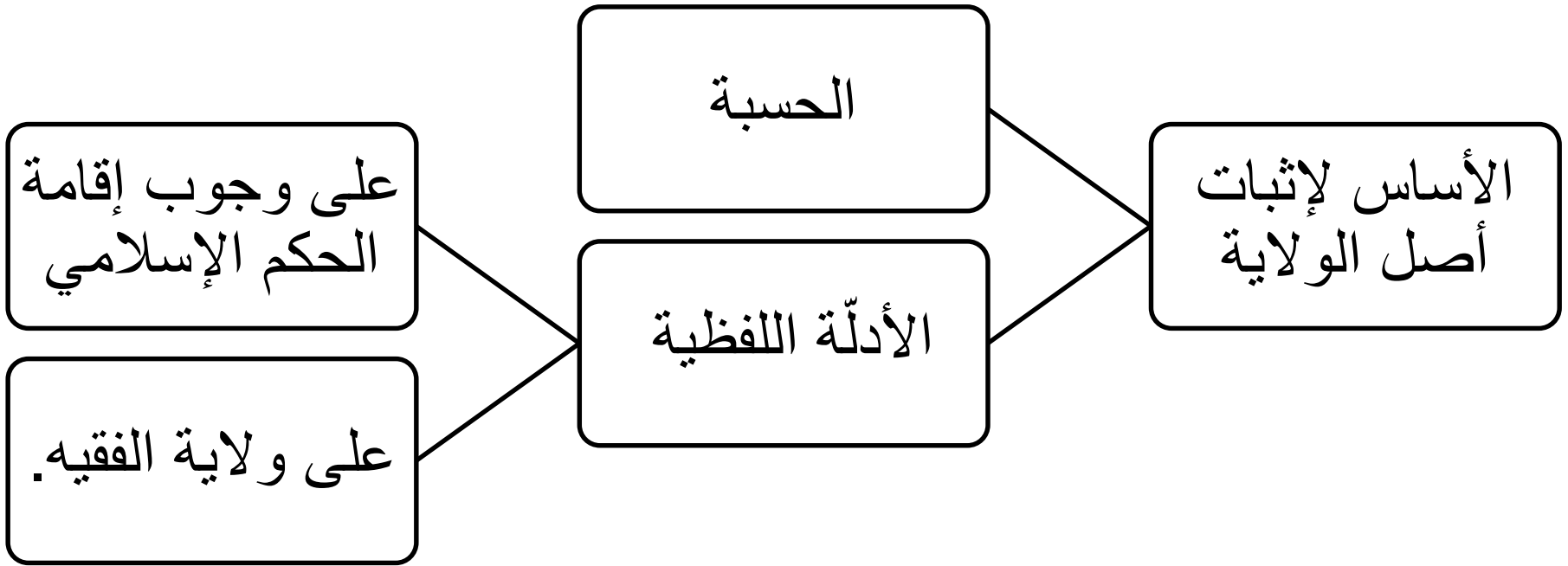
- أن الأساس الذي اعتمدناه لإثبات أصل الولاية إما أن يكون هو الأساس **الأوّل** من الأسس الثلاثة الماضية في بحث المسألة الأولى و هو **الحسبة**،
- أو **الثاني** و هو **الأدلة اللفظية على وجوب إقامة الحكم الإسلامي**،
- أو **الثالث** و هو **الدليل اللفظي على ولاية الفقيه**.

الحسبة

الأساس لإثبات
أصل الولاية

الأدلة اللفظية

امكان النصب العام



امكان النصب العام

١. الحسبة

٢. على وجوب الأدلة اللفظية
إقامة الحكم الإسلامي

٣. الأدلة اللفظية على ولاية
الفقيه.

الأساس
لإثبات
أصل
الولاية

امكان النصب العام

- أمّا على الأساس الأول فلا يرد إشكال التعارض و التناقض؛ لأنّ مفاده ليس هو فعليه الولاية لكل فقيه مثلاً حتى نبتهل بالتعارض و التناقض، و إنّما مفاده هو وجوب التصدي كفاية لإدارة الأمور بلا إطلاق في المقام من حيث الشروط، و ليكن **القدر المتيقن من ذلك من يقع عليه الانتخاب.**

امكان النصب العام

• و أمّا على الأساس الثاني فأيضاً لا يرد هذا الإشكال، فإن دليل وجوب إقامة الحكم لا يدل أيضاً على الولاية الفعلية لكل فقيه مثلاً و إنما مفاده الوجوب الكفائي لإدارة الحكم بلا إطلاق في المقام من حيث الشروط، و **ليكن** القدر المتيقن من ذلك من يقع عليه الانتخاب.

امكان النصب العام

- و أمّا على الأساس الثالث فقد يورد عليه هذا الإشكال، فيقال:
- إنّ الدليل اللفظي لمبدأ ولاية الفقيه يتلى لدى تعارض حكمين من قبل فقيهين بالتعارض الداخلي و التناقض، كما هو الحال في دليل حجية خبر الواحد مثلاً لدى تعارض خبرين، أو دليل التقليد لدى تعارض فتويين من فقيهين متساويين.

امكان النصب العام

• و الجواب: أن هناك فرقا بين ما نحن فيه و بين تلك الموارد، و هو ارتكازية أن تعارض الوليين ليس المفروض به أن يوجب بقاء المجتمع بلا ولي،

- فهذا الارتكاز يعطى لدليل الولاية إطلاقاً إجمالياً في فهم العرف لفرض التعارض، أي أن ذاك الدليل تنقلب دلالاته في فرض التعارض من الدلالة على الولاية **التعيينية** لكل فقيه مثلاً إلى الدلالة على أن دائرة الولاية إجمالاً هي الفقهاء،

امكان النصب العام

- و لا بدّ عندئذ من التمسك **بالقدر المتيقن^٣**، و لا شكّ أنّ المنتخب هو القدر المتيقن بعد ما لم يكن بالإمكان كون الأعلم الواقعي أو الأكفأ الواقعي هو القدر المتيقن؛ لما عرفت من أنّ إسناده الولاية على المجتمع إلى خصوص الأعلم أو الأكفأ غير معقول.

امكان النصب العام

• **الثغرة الثانية:** أننا لئن اضطررنا إلى مرجح إثباتي لحل مشكلة تعدد القادة على أساس أن المرجح الثبوتى كالأكفئية يقع الخلاف فيه بين الناس، و بذلك تعجز القيادة عن فعلها القيادي، فلا بد من **مرجح إثباتي** لا يختلف في تشخيصه الناس، فما الذي أثبت لنا أن ذاك المرجح هو **اختيار الناس**،

امكان النصب العام

• و لم لا يكون ذاك المرجح عبارة عن القرعة
 مثلا أو عبارة عن اختيار الفقهاء بالانتخاب في
 ما بينهم لأحدهم دون اختيار الأمة و انتخابها،
 أو عبارة عن أكثرية رأى الفقهاء في كل مسألة
 بأن يتحوّل الأمر إلى شورى القيادة فيما
 بينهم؟

• و قد يجاب على هذا الإشكال: بدعوى القطع بانه لو كان مرجح إثباتي في المقام فالمتيقن منه هو انتخاب الأمة لا غير، و هذه الدعوى لا يمكن إثباتها أو نفيها بالبرهان إلا أن تكون بروحها راجعة إلى الجواب الثاني.

امكان النصب العام

- و أخرى يجاب عليه: ببيان أن دليل ولاية الفقيه المطلق و هو التوقيع الماضي مثلا كان المترقب فيه بطبيعة إطلاق متعلق المتعلق و هو الفقيه أن يكون إطلاقه **شموليا**، فكان المفروض أن يشمل كلا المتشاحين في الولاية و يوجب ذلك التساقت،

امكان النصب العام

• و لكن بعد فرض القرينة العقلائية الارتكازية المانعة عن حمل الدليل على فرض الشمول المؤدى إلى التعارض و التساقط كما نقول بذلك فى دليل التقليد أيضا ينصرف الدليل - سواء دليل الولاية أو دليل التقليد - من الإطلاق الشمولى الموجب للتساقط إلى الإطلاق **البدلى** الموجب للتخير،

امكان النصب العام

- **و لا موجب فى بداية الأمر لترجيح ثبوتى و لا إثباتى** لأحد الأفراد على الآخر، أى أن المطلق بعد وجود مانع عن حمله على الشمول و الاستغراق ينصرف إلى البدلية و التخيير، لا إلى الترجيح إلا إذا كان المرجح عبارة عن نفس نكتة الحجية المفهومة عرفا، و يكون الفاصل بمقدار كبير كالأعلمية فى التقليد و الكفاءة فى الولاية،

امكان النصب العام

- فلو كان أحدهم أعلم من الآخرین بمقدار مساو لملاک التقليد أو أكثر منه، أو كان أحدهم أكفاً من الآخرین بمقدار مساو لملاک الولاية أو أكثر منه فلا إشکال عندئذ فی الترجیح،

امكان النصب العام

• وهذا يكون دائماً **ترجيحاً بملاك ثبوتى** فى **القضايا الفردية** كالتقليد أو الولاية فى **أمور جزئية** قبل إقامة الحكم الإسلامى، مما يمكن التفكيك فيه بين الأشخاص، فكلٌّ يرجع إلى من يراه أعلم أو أكفأ،

امكان النصب العام

• وفي غير فرض وجود مرجح من هذا المستوى يتم التخيير؛ لأن فهم العرف من المطلق الذي كان الأصل فيه الشمولية تحول إلى البدلية والتخيير، وهذا التخيير في القضايا الفردية تخيير فردي، فالمقلد يتخير في تقليد أحد المفتين، والمولى عليه يتخير في اتباع أحد المتشاحين في الولاية.

امكان النصب العام

- **أما في باب الولاية علي المجتمع فالتخير الفردي غير معقول،** و إلا لاختار كل أحد وليا، و هذا هدم للولاية و القيادة كما هو واضح، فهنا يتحول مرة أخرى فهم العرف للدليل من **التخير الفردي** إلى **التخير الجمعي**، أي أن الأمة بمجموعها هي التي ستختار الولي بمعنى أن لكل فرد منهم دخلا في هذا التخير و صوتا ملحوظا ضمن الأصوات، و هذا يعني الانتخاب و الترجيح بالأكثرية،